

أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

الدكتور: ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

أستاذ مشارك بقسم السنة وعلومها بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

القصيم/ بريدة: ٥٢٣٤٦ - QBJC٣٩٧٩

trieky@qu.edu.sa

ملخص البحث: يهدف البحث إلى: دراسة الأحاديث الواردة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ في ترك

الجماعة، وبيان الثابت من الأعدار التي اعتذر بها الأعمى عن حضور الجماعة، وتحرير الموقف من دلالة الأحاديث على عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن شق عليه حضورها من خلال الصنعة الحديثية، وأهم نتائج البحث:

- أن حديث ابن أم مكتوم ورد من عدة طرق لم يسلم منها طريق من الانقطاع.
- أن لفظ "شاسع الدار" وهو اللفظ الصريح الدال على بعد داره عن المسجد لم يرد إلا في طريق أبي رزين وحده، دون بقية طرق حديث ابن أم مكتوم، وورد في حديث جابر وهو منكر، وهو مخالف لما أثبتته المؤرخون من قرب دار ابن أم مكتوم من المسجد.
- أن المحفوظ في حديث محمود بن الربيع عن عتبان أن النبي ﷺ رخص له في عدم الحضور إلى المسجد.
- أن العذر الذي تشترك فيه الأحاديث هو العمى مع عدم وجود القائد، وهو الثابت في حديث أبي هريرة عند مسلم.
- أن الدلالة المقصودة بعدم العمل بها، والتي لم يقل بها أحد، هي عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن كان له عذر شديد، دون ما يمكن أن يؤخذ من الحديث سواها.
- أن الدلالة المخالفة لقواعد الشريعة التي لم يعمل بها العلماء هي دلالة ألفاظ وردت من طرق لم تسلم من العلل.

د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، أما بعد:

فإن الأصل في الأحاديث النبوية الصحيحة العمل بما تضمنته من دلالات، وقد أطلق بعض الأئمة ترك العمل بظاهر بعض الأحاديث، وتحتاج تلك الأحاديث إلى دراسة من جهة الثبوت والدلالة، ومن تلك الأحاديث التي ذكر عدم العمل بها، وأشكل ظاهرها على العلماء الأحاديث الواردة في الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة، ولم يرخص له النبي ﷺ، وهي أربعة أحاديث مشهورة؛ حديث أبي هريرة، وحديث ابن أم مكتوم، وحديث جابر، وحديث عتبان، فاستعنت الله في دراسة وتخرج تلك الأحاديث، وتحرير دلالتها المتروكة، واستثمار الصنعة الحديثية في بيان مدى ثبوت الألفاظ التي أخذ منها تلك الدلالة، وقد سمت البحث بـ: "أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة - دراسة في الثبوت والدلالة"، والله الموفق والمعين.

### مشكلة البحث:

- ١- ما الأحاديث الواردة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ في ترك الجماعة.
- ٢- ما الثابت رواية من الأعدار التي اعتذر بها الأعمى عن حضور الجماعة.
- ٣- ما الموقف من دلالة الأحاديث على عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن شق عليه حضورها.

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في حاجة تلك الأحاديث إلى دراسة لما تضمنته من دلالة تخالف في ظاهرها قواعد الشرع في التيسير عند حصول المشقة، وتعارض ما صح عن النبي ﷺ في الترخيص لبعض الصحابة، وحاجتها إلى تحرير موقف العلماء منها، وإبراز أثر الصنعة الحديثية في بيان درجة الألفاظ المتضمنة لتلك الدلالة.

### أهداف البحث:

- ١- دراسة الأحاديث الواردة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ في ترك الجماعة.
- ٢- بيان الثابت من الأعدار التي اعتذر بها الأعمى عن حضور الجماعة.
- ٣- تحرير الموقف من دلالة الأحاديث على عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن شق عليه حضورها من خلال الصنعة

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

الحديثية.

## منهج البحث:

سلكت المنهج الاستقرائي من خلال: تتبع الأحاديث الواردة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ في ترك الجماعة، والتحليلي من خلال: بيان دلالتها والموقف من تلك الدلالة، والنقدي من خلال بيان الثابت منها، وتحرير الدلالة المقصودة بعدم العمل بها.

وقد انتظم البحث في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، ثم الفهارس، على النحو التالي:  
المقدمة، وفيها مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: تخريج ودراسة الأحاديث الواردة في الأعمى الذي طلب الرخصة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي هريرة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ

المطلب الثاني: حديث ابن أم مكتوم أن النبي ﷺ لم يرخص له.

المطلب الثالث: حديث جابر أن النبي ﷺ لم يرخص لابن أم مكتوم.

المطلب الرابع: حديث محمود بن الربيع أن عتبان لم يرخص له النبي ﷺ.

المبحث الثاني: دلالة الأحاديث على عدم الترخيص في ترك الجماعة.

الخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث.

الفهارس، وفيها:

- فهرس الموضوعات.

- فهرس مصادر ومراجع البحث.

والله أسأل أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه، وأن يوفقنا لكل خير.



د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

## المبحث الأول:

تخريج ودراسة الأحاديث الواردة في الأعمى الذي طلب الرخصة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حديث أبي هريرة في الأعمى الذي لم يرخص له النبي ﷺ

تخرجه:

الحديث رواه مسلم في "صحيحه"<sup>(١)</sup>، قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْقَزَارِيِّ - قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْقَزَارِيُّ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي فَائِدٌ يُفُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وُلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأَجِبْ".

\* وأخرجه النسائي<sup>(٢)</sup>، وفي "الكبرى"<sup>(٣)</sup>، عن إسحاق بن إبراهيم به بمثله

\* وأخرجه البزار في "مسنده"<sup>(٤)</sup> عن إبراهيم بن نصر، وأبو نعيم في "مستخرجه"<sup>(٥)</sup> من طريق يوسف بن يعقوب، كلاهما

(إبراهيم، ويوسف) عن مسدد بن مسرهد،

(١) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "الجامع الصحيح". اعتنى به: محمد زهير الناصر، (ط ١، بيروت: دار طوق النجاة - مصورة عن الطبعة

التركية بالمطبعة العامرة باستانبول -، ١٤٣٣هـ)، (١٢٤/٢) ح ٢٥٥ - (٦٥٣).

(٢) أحمد بن شعيب النسائي، "المجتبى من السنن". اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، (ط ٤، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ - مصورة عن

الطبعة المصرية سنة ١٣٤٨هـ -)، (١٠٩/٢) ح (٨٥٠).

(٣) أحمد بن شعيب النسائي، "السنن الكبرى". تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ)، (٤٤٧/١)

ح (٩٢٥).

(٤) أحمد بن عمر البزار، "مسند البزار". تحقيق: عادل بن سعد، (ط ١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ)، (٢٢٦/١٦)

ح (٩٣٨٤).

(٥) أحمد بن عبد الله الأصفهاني، "المسند المستخرج على صحيح مسلم". (ط ١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)، (٢٤٩/٢)،

ح (١٤٥٩).

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

والبزار<sup>(٦)</sup> عن أبي كامل الجحدري، كلاهما (مسدد، وأبي كامل) عن عبد الواحد بن زياد عن ابن عبد الله بن الأصم، عن يزيد بن الأصم به مثله.

قال البزار: "أحسب أن أبا كامل حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصْمِ"

وفي رواية مسدد من رواية يوسف بن يعقوب - كما عند أبي نعيم -: (عن عبد الواحد بن زياد، ثنا عبد الله بن عبد الله بن الأصم).

فإذا ثبت هذا فقد تابع عبد الله أخاه عبيد الله بن عبد الله بن الأصم، عن أبيه، والله أعلم. وليس في هذا الحديث من العذر إلا العمى مع عدم وجود القائد.

## المطلب الثاني: حديث ابن أم مكتوم.

ورد الحديث عن عمرو أو عبد الله بن أم مكتوم رضي الله عنه من ثلاثة طرق؛ طريق أبي رزين مسعود بن مالك، وطريق عبد الرحمن بن أبي ليلي، وطريق عبد الله بن شداد بن الهاد، تناول - بإذن الله - في هذا المطلب كل منها بالتخريج والدراسة. أولاً: طريق أبي رزين.

## تخرجه:

رواه أبو داود في "سننه"<sup>(٧)</sup>، قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، عَنْ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ، شَاسِعُ الدَّارِ، وَإِي قَائِدٌ لَا يُلَاوِمُنِي، فَهَلْ لِي رُخْصَةٌ أَنْ أَصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "لَا أَجِدُ لَكَ رُخْصَةً".

(٦) "مسند البزار"، (١٦/٢٢٦) ح (٩٣٨٤).

(٧) أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، "كتاب السنن". تحقيق: محمد عوامة، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)، (١/

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

\* وأخرجه البغوي في "شرح السنة"<sup>(٨)</sup>، من طريق أبي علي اللؤلؤي، عن أبي داود به بمثله.

\* وأخرجه الحاكم في "مستدرکه"<sup>(٩)</sup> من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي،

= والحاكم كذلك<sup>(١٠)</sup> من طريق أبي خليفة، الفضل بن الحباب الجمحي،

= والبيهقي في "الكبير"<sup>(١١)</sup> من طريق يعقوب بن سفيان الفسوي،

ثلاثتهم (إسماعيل، وأبو خليفة، ويعقوب) عن سليمان بن حرب به بمثله، إلا أن يعقوب قال في روايته: "أن ابن مكتوم سئل...".

\* وأخرجه ابن المنذر في "الأوسط"<sup>(١٢)</sup> من طريق أبي الربيع، سليمان بن داود العتكي، عن حماد بن زيد به بنحوه، مختصراً، ولفظه: (يا رسول الله: هل لي من رخصة أن أصلي في بيتي؟)، قال: "تسمع النداء؟" قال: نعم، قال: "فلا أجد لك رخصة".

\* وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "مسنده"<sup>(١٣)</sup> - وعنه ابن ماجه في "السنن"<sup>(١٤)</sup> ح (٧٩٢) -، وعبد بن حميد في "مسنده"<sup>(١٥)</sup>، وابن قانع في "معجم الصحابة"<sup>(١٦)</sup>، والحاكم<sup>(١٧)</sup> من طريق زائدة بن قدامة،

(٨) الحسين بن مسعود البغوي، "شرح السنة". تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأنثوط، (ط٢)، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٤٠٣هـ)، (٣/٣٤٨) ح (٧٩٦).

(٩) محمد بن عبد الله الحاكم، "المستدرک علی الصحیحین". تحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، (ط١)، الرياض: دار الميمان، (١٤٣٥هـ)، (١/٥٣٧) ح (٨٢٢).

(١٠) "المستدرک علی الصحیحین"، (١/٥٣٧) ح (٨٢٢).

(١١) أحمد بن الحسين البيهقي، "السنن الكبير". تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، (ط١)، القاهرة: دار هجر، (١٤٣٢هـ)، (٥/٥٠٨)، ح (٥٠١٢).

(١٢) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف". تحقيق: مجموعة من المحققين، (ط٢)، الفيوم: دار الفلاح، (١٤٣١هـ)، (٤/١٤٦) ح (١٨٨١).

(١٣) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، "مسند ابن أبي شيبة". تحقيق: عادل العزازي، وأحمد الزبيدي، (ط١)، الرياض: دار الوطن، (١٤١٨هـ)، (٢/٣٠٩) ح (٨٠٨).

(١٤) محمد بن يزيد القزويني، "السنن". تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١)، بيروت: دار الجليل، (١٤١٨هـ)، (٢/٩٥) ح (٧٩٢).

(١٥) عبد بن حميد الكشي، "المنتخب من مسند عبد بن حميد". تحقيق: مصطفى العدوي، (ط٢)، الرياض: دار بلنسية، (١٤٢٣هـ)،

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

= وأحمد في "مسنده" (١٨)، وابن خزيمة في "صحيحه" (١٩)، والحاكم (٢٠)، وأبو نعيم في "معرفه الصحابة" (٢١)، والخطيب في "الأسماء المبهمة" (٢٢)، من طريق أبي معاوية، شيبان بن عبد الرحمن،  
 = وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٣)، وأبو نعيم -معلقاً- (٢٤) عن معمر بن راشد،  
 = والبخاري في "مسنده" (٢٥)، والسرّاج في "حديثه تخريج الشحامي" (٢٦)، وأبو بكر النجاد في "جزء من حديثه" (٢٧) - ومن طريقه الخطيب - (٢٨) من طريق زيد بن أبي أنيسة،

(٣٩٦/١) ح (٤٩٤).

(١٦) عبد الباقي بن فانع، "معجم الصحابة". تحقيق: صلاح المصري، (ط...، المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ)، (٢/٤٠٤).

(١٧) "المستدرك على الصحيحين"، (٨/٢٩٤) ح (٦٨١٩).

(١٨) أحمد بن حنبل، "مسند الإمام أحمد". تحقيق: مجموعة من المحققين، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ) (٢٤٣/٢٤) ح (١٥٤٩٠).

(١٩) محمد بن إسحاق بن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة". تحقيق: مصطفى الأعظمي، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ)، (٢/٣٦٨) ح (١٤٨٠).

(٢٠) "المستدرك على الصحيحين"، (٨/٢٩٤) ح (٦٨٢٠).

(٢١) أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، "معرفه الصحابة". تحقيق: عادل العزازي، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ)، (٣/١٦٥٩) ح (٤١٦٥).

(٢٢) أحمد بن علي الخطيب، "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة". تحقيق: عز الدين علي السيد، (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ) (ص: ٢١٤).

(٢٣) عبد الرزاق بن همام الصنعاني، "مصنف عبد الرزاق". تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)، (١/٤٩٧) ح (١٩١٣).

(٢٤) "معرفه الصحابة"، (٣/١٦٥٩) بعد ح (٤١٦٥).

(٢٥) "مسند البخاري"، (١٦/١٤) ح (٩٠٣٧).

(٢٦) محمد بن إسحاق السراج، "حديث السراج - تخريج زاهر الشحامي". تحقيق: حسين بن عكاشة، (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٥هـ)، (٢/٢٤٣) ح (١٠٠٣).

(٢٧) أحمد بن سلمان، أبو بكر النجاد، "جزء من حديث أبي بكر النجاد". مخطوط، عن برنامج جوامع الكلم، ح (١٤).

(٢٨) "الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة"، (ص: ٢١٤).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

= وابن خزيمة<sup>(٢٩)</sup>، والحاكم<sup>(٣٠)</sup>، وابن طاهر المقدسي في "صفوة التصوف"<sup>(٣١)</sup> من طريق حماد بن سلمة،  
= وابن قانع<sup>(٣٢)</sup> من طريق أزهر بن سليمان، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار"<sup>(٣٣)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣٤)</sup>، في معرفة الصحابة  
من طريق يعقوب بن إسحاق بن أبي عباد، والحاكم<sup>(٣٥)</sup> من طريق حفص بن عبد الله، ثلاثتهم (أزهر، ويعقوب، وحفص) عن  
إبراهيم بن طهمان،

= والطبراني في "الأوسط"<sup>(٣٦)</sup>، والصغير<sup>(٣٧)</sup> من طريق علي بن صالح الحيواني<sup>(٣٨)</sup>،  
= والحاكم<sup>(٣٩)</sup> من طريق أبي عوانة، الوضاح الإشكري،  
= والبيهقي<sup>(٤٠)</sup> من طريق سفيان الثوري،

تسعتهم (زائدة، وشيبان، ومعمر، وزيد بن أبي أنيسة، وحماد بن سلمة، وإبراهيم بن طهمان، وعلي بن صالح، وأبو عوانة،  
وسفيان) عن عاصم بن بحدلة به بنحوه، إلا أن معمراً جعله: (عن عاصم، عن أبي صالح<sup>(٤١)</sup>) بدل: (أبي رزين)، ولفظه:

(٢٩) "صحيح ابن خزيمة"، (٣٦٨/٢) ح (١٤٨٠).

(٣٠) "المستدرک علی الصحیحین"، (٢٩٤/٨) ح (٦٨٢١).

(٣١) محمد بن طاهر، ابن القيسراني المقدسي "صفوة التصوف". مخطوط، المكتبة الخليلية بالهند (٤٥٠)، (١٣٤/ب).

(٣٢) "معجم الصحابة"، (٢٠٤/٢).

(٣٣) أحمد بن محمد بن سلامة، أبو جعفر الطحاوي، "شرح مشكل الآثار". تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة،  
١٤١٥هـ، (٨٣/١٣) ح (٥٠٨٦).

(٣٤) "معرفة الصحابة"، (١٩٩٩/٤) ح (٥٠٢٠).

(٣٥) "المستدرک علی الصحیحین"، (٢٩٣/٨) ح (٦٨١٨).

(٣٦) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، (ط١)، القاهرة: دار الحرمين،  
١٤١٥هـ، (١٤٨/٥) ح (٤٩١٤).

(٣٧) "المعجم الصغير". تحقيق: محمد شكور، (ط١)، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٤٠٥هـ)، (٣٤/٢) ح (٧٣٢).

(٣٨) وقع في المعجم الأوسط: (عن عاصم بن أبي رزين)، وصوابه كما في المعجم الصغير: (عن عاصم، عن أبي رزين).

(٣٩) "المستدرک علی الصحیحین"، (٢٩٤/٨) ح (٦٨٢١).

(٤٠) "السنن الكبير"، (٥٠٧/٥) ح (٥٠١١).

(٤١) وقعت رواية معمّر في المصنف: (عن عاصم بن أبي النجود، عن صالح قال أتى بن أم مكتوم)، وصوابه: (عن أبي صالح) كما علقه عنه



## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

(أتى ابن أم مكتوم إلى النبي ﷺ: وقد أصابه ضرر في عينيه، فقال: هل تجد لي رخصة أن أصلي في بيتي؟ قال: له النبي ﷺ: "هل تسمع النداء؟" قال: نعم، قال: "ما أجد لك رخصة".

وجعله زيد بن أبي أنيسة: (عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: أتى ابن أم مكتوم...)، وروايته عند البزار ساق فيها قصة ابن مكتوم بعد حديث: "لقد هممت أن أمر رجالاً يحملون حزم الحطب، ثم يتخلفون إلى قوم لا يشهد أهلها الصلاة فأضرمها عليهم بالنار، فأتاه ابن أم مكتوم الأعمى...".

وجعله إبراهيم بن طهمان - من رواية حفص بن عبد الله، ويعقوب بن إسحاق، عنه-: (عن عاصم، عن زر بن حبيش، عن عمرو بن أم مكتوم) بدل: (أبي رزين، عن ابن أم مكتوم).

ورواية علي بن صالح في المعجم الأوسط: (عن أبي رزين أن ابن أم مكتوم...).

\* وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه" (٤٢)- ومن طريقه ابن عدي في "الكامل" (٤٣)-، والبزار (٤٤)، والطحاوي (٤٥) من طريق أبي سنان، عن عمرو بن مرة، عن أبي رزين، به، بنحوه، إلا أنه جعله: عن أبي هريرة، -بدل: ابن أم مكتوم-، قال: جاء ابن أم مكتوم إلى رسول الله ﷺ...

## الحكم على هذا الطريق:

إسناد هذا الطريق منقطع بين أبي رزين، وابن أم مكتوم؛ قال ابن معين: "أبو رزين عن عمرو بن أم مكتوم" مرسل (٤٦).

أبو نعيم.

(٤٢) عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، "المصنف لابن أبي شيبة". تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ)، (١٩٨/٣) ح (٣٤٩٣).

(٤٣) عبد الله بن عدي الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: د. مازن السرساوي، (ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ) ح (٤٥٤/٥) ح (٨٣٣٠).

(٤٤) "مسند البزار"، (١١٥/١٧) ح (٩٦٨٨).

(٤٥) "شرح مشكل الآثار"، (٨٧/١٣) ح (٥٠٨٩).

(٤٦) انظر: صلاح الدين بن خليل العلائي، "جامع التحصيل في أحكام المراسيل". تحقيق: حمدي السلفي، (ط٢، بيروت: عالم الكتب،

١٤٠٧هـ)، (ص: ٢٧٩)، و: أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم العراقي، "تحفة التحصيل في ذكر الرواة المراسيل". تحقيق: عبد الله نواره،

(ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ)، (ص: ٣٠١).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

وقال ابن القطان: "انقطاع ما بينهما إن لم يكن معلوماً؛ لأننا لا نعرف سنه - فإن اتصال ما بينهما ليس معلوماً أيضاً، فهو مشكوك فيه"<sup>(٤٧)</sup>، وقد سبق في طرق الحديث أن منهم من رواه بصيغة: (أن ابن أم مكتوم) مما يؤيد أن المراد بصيغة عن هنا حكاية القصة، والله أعلم.

وقد تتبين مما سبق أنه اختلف فيه على عاصم بن بهدلة، كما اختلف فيه على أبي رزين.

أما عاصم بن بهدلة، فقد جاء عنه على أربعة أوجه:

**الأول:** عاصم، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم.

رواه عنه على هذا الوجه ثمانية من الرواة، وهم الحمادان، وزائدة، والثوري، وشيبان، وأبو عوانة، وعلي بن صالح، وإبراهيم بن طهمان في رواية أزهر بن سليمان عنه.

**الثاني:** عاصم، عن زر بن حبيش، عن ابن أم مكتوم.

رواه عنه على هذا الوجه إبراهيم بن طهمان، في رواية يعقوب بن إسحاق، وحفص بن عبد الله عنه.

**الثالث:** عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: أتى ابن أم مكتوم...

رواه عنه على هذا الوجه زيد بن أبي أنيسة.

**الرابع:** عاصم، عن أبي صالح -مرسلاً-، قال: أتى ابن أم مكتوم...

رواه عنه على هذا الوجه معمر بن راشد.

والوجه الأول هو الصواب عن عاصم؛ لأنه رواية الجماعة عنه، وفيهم أئمة أثبات، وأما الوجه الثاني، فإن إبراهيم بن طهمان وإن كان ثقة<sup>(٤٨)</sup> إلا أنه خالف من هو أوثق منه، وأكثر، وقد ذكر عنه الحافظ ابن عمار الاضطراب في حديثه<sup>(٤٩)</sup>، وقد اختلف عنه فيه كما سبق، وذكر بعض الأئمة عنه التفرد، قال ابن حبان: "أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في

(٤٧) علي ابن القطان الفاسي، "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام". تحقيق: د. حسين آيت سعيد، (ط ١)، الرياض: دار طيبة،

١٨٠٧هـ، (٢/ ٥٥١)، وانظر: أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم العراقي، "تحفة التحصيل في ذكر الرواة المراسيل". (ص: ٣٠١).

(٤٨) انظر ترجمته في: عبد الرحمن بن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط ١)، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ، (١/ ١٠٧)،

ويوسف بن الزكي أبو الحجاج المزني، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط ١)، بيروت: مؤسسة الرسالة،

١٤٠٠هـ، (١/ ١٠٨).

(٤٩) انظر: علاء الدين مغلطي، "إكمال تهذيب الكمال". (ط ١)، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٢هـ، (١/ ٢٢١).

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

الضعفاء؛ قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات<sup>(٥٠)</sup>، ولما لخص حاله ابن حجر في التقريب، قال: "ثقة يغرب"<sup>(٥١)</sup>.

قال الحاكم بعد أن أخرج الحديث من طريقه: "لا أعلم أحداً قال في هذا الإسناد: عن عاصم، عن زر، غير إبراهيم بن طهمان، وقد رواه زائدة، وشيبان النحوي، وحماد بن سلمة، وأبو عوانة، وغيرهم عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم"<sup>(٥٢)</sup>.

وأما الوجه الثالث، فإن راويه زيد بن أبي أنيسة، وإن كان ثقة في قول أكثر الأئمة<sup>(٥٣)</sup>، إلا أنه خالف من هو أوثق منه وأكثر، وقد أشار بعض الأئمة إلى تفرده، قال الإمام أحمد: "إن حديثه لحسن مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث"<sup>(٥٤)</sup>. وقال الحافظ في التقريب: "ثقة له أفراد"<sup>(٥٥)</sup>.

وفي سياق حديثه عند البزار ما يدل على أنه وهم وأدخل هذا الحديث عن عاصم في حديثه عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: "لقد هممت أن أمر رجالاً يحملون حزم الحطب..."، ولهذا قال البزار: "وهذا الحديث قد روى بعض كلامه حماد وأبو بكر، وبعضه لا نعلم رواه عن عاصم عن أبي صالح إلا زيد - قصة ابن أم مكتوم" فبين أن قصة ابن أم مكتوم لم يذكرها أحد في حديث عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة إلا زيد بن أبي أنيسة.

وأما الوجه الرابع، فقد رواه معمر بن راشد البصري، وهو: "ثقة ثبت فاضل"<sup>(٥٦)</sup> إلا أنه ذكر عنه الوهم في روايته عن بعض شيوخه ومنهم عاصم بن أبي النجود<sup>(٥٧)</sup>، وقد تفرد به عنه، نعم بينه وبين الوجه الثالث قدرٌ مشترك في جعله عن أبي صالح؛ إلا أن رواية عاصم، عن أبي صالح جادة مسلوكة يمكن معها هذا القدر من الاشتراك في الوهم. ولما ذكر أبو نعيم هذه الأوجه، قال: "وكل ذلك أوهام"<sup>(٥٨)</sup>، وبين أن المشهور: عاصم، عن أبي رزين، عن ابن أم مكتوم.

(٥٠) محمد بن حبان البستي، "الثقات"، (ط١، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)، (٢٧/٦).

(٥١) أحمد بن علي العسقلاني، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة، (ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤١١هـ)، (ص: ٩٠).

(٥٢) "المستدرک علی الصحیحین"، (٢٩٤/٨).

(٥٣) انظر ترجمته في: "الجرح والتعديل"، (٥٥٦/٣)، و"تهذيب الكمال"، (١٨/١٠)، و"هدى الساري" (ص: ٤٢٤).

(٥٤) انظر: محمد بن عمرو العقيلي، "كتاب الضعفاء". تحقيق: حمدي السلفي، (ط١، الرياض: دار الصميعي، ١٤٢٠هـ)، (٤٢٨/٢).

(٥٥) "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٢٢).

(٥٦) "تقريب التهذيب"، (ص: ٥٤١)، وزاد: "إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدث به بالبصرة".

(٥٧) انظر: "إكمال تهذيب الكمال"، (٣٠٠/١١).

(٥٨) "معرفة الصحابة"، (١٦٦٠/٣).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

وأما أبو رزين مسعود بن مالك، فقد جاء عنه على وجهين:

**الأول:** أبو رزين عن ابن أم مكتوم.

رواه عنه على هذا الوجه: عاصم بن بهدلة، في الصواب عنه.

**الثاني:** أبو رزين عن أبي هريرة، قال: جاء ابن أم مكتوم...

رواه عنه على هذا الوجه: عمرو بن مرة.

والصواب الأول؛ وأما الثاني فإن فيه أبو سنان سعيد بن سنان البرجمي، الراوي عن عمرو بن مرة، وهو: "صدوق له

أوهام"<sup>(٥٩)</sup>، قال أحمد: "كان رجلاً صالحاً، ولم يكن يقيم الحديث"<sup>(٦٠)</sup>، وقال ابن عدي بعد أن ذكر حديثه: "وأبو سنان هذا

له - غير ما ذكرت من الحديث - أحاديث غرائب وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يعتمد الكذب والوضع لا إسناداً ولا متناً، ولعله

إنما يهم في الشيء بعد الشيء ورواياته تحتمل وتقبل"<sup>(٦١)</sup>.

وقال البزار: "لا نعلم رواه عن عمرو بن مرة، عن أبي رزين، عن أبي هريرة، إلا أبو سنان"<sup>(٦٢)</sup>.

وقد خالف في روايته هذه شعبة؛ حيث رواه - كما في مسند ابن الجعد<sup>(٦٣)</sup> - عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي

ليلى مرسلاً - كما سيأتي -، قال: "كان رجل منا ضير البصر، فقال: يا رسول الله، إن بيني وبين المسجد نخلاً، فقال رسول

الله: أسمع النداء؟...".

وأشار الطحاوي إلى من أعل رواية أبي سنان برواية شعبة، وأجاب عنها بأنهما حديثان في رجلين مختلفين<sup>(٦٤)</sup>، وإجابته

مبنية على ثبوت الوجهين عن عمرو بن مرة، وما سبق يدل على نكارة رواية أبي سنان عنه، والله أعلم.

(٥٩) "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٣٧).

(٦٠) انظر: "الجرح والتعديل"، (٢٧/٤)، و"تهذيب الكمال"، (١٠/٤٩٣).

(٦١) "الكامل في ضعفاء الرجال"، (٤٥٥/٥).

(٦٢) "مسند البزار"، (١٧/١١٩).

(٦٣) علي بن الجعد، "مسند ابن الجعد". تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر (ط١)، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٥هـ، (١/٢٨٢)،

ح(٧٥).

(٦٤) "شرح مشكل الآثار"، (١٣/٨٨).

أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

ثانياً: طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى.

تخرجه:

رواه أبو داود في "سننه"<sup>(٦٥)</sup>، قال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي الزَّرْقَاءِ: ثنا ألي: نا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْمَدِينَةَ كَثِيرَةُ الْهُوَامِّ وَالسَّبَاعِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَسْمَعُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَّاحِ؟ فَحَيَّ هَلَا".

\* وأخرجه النسائي في "المجتبى"<sup>(٦٦)</sup>، وفي "الكبرى"<sup>(٦٧)</sup>، عن هارون بن زيد بن يزيد، به بمثله، وزاد: "ولم يرخص له".

\* وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"<sup>(٦٨)</sup> - ومن طريقه الحاكم في "مستدرکه"<sup>(٦٩)</sup> -، عن علي بن سهل الرملي، عن زيد بن يزيد بن أبي الزرقاء به بمثله، إلا أنه سقط من إسناد الحاكم: "عبد الرحمن بن أبي ليلى"، ووقع عنده: "عبد الرحمن بن عابس، عن ابن أم مكتوم"<sup>(٧٠)</sup>.

\* وأخرجه النسائي<sup>(٧١)</sup>، وفي "الكبرى"<sup>(٧٢)</sup>، وابن قانع في "معجم الصحابة"<sup>(٧٣)</sup>، والبيهقي في "الكبير"<sup>(٧٤)</sup> من طريق قاسم

بن يزيد الجرمي،

= وأبو بكر بن أبي شيبة في "مصنفه"<sup>(٧٥)</sup> عن أبي أسامة، حماد بن أسامة،

(٦٥) "كتاب السنن"، (١/٤١٣) ح (٥٥٣).

(٦٦) "المجتبى من السنن"، (٢/١٠٩) ح (٨٥١).

(٦٧) "السنن الكبرى"، (١/٤٤٧) ح (٩٢٦).

(٦٨) "صحيح ابن خزيمة"، (٢/٣٦٧) ح (١٤٧٨).

(٦٩) "المستدرک على الصحيحين"، (١/٥٣٦)، (٨٢٠).

(٧٠) ولهذا قال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إن كان ابن عابس سمع من ابن أم مكتوم".

(٧١) "المجتبى من السنن"، (٢/١٠٩) ح (٨٥١).

(٧٢) "السنن الكبرى"، (١/٤٤٧) ح (٩٢٦).

(٧٣) "معجم الصحابة"، (٢/٢٠٥).

(٧٤) "السنن الكبير"، (٥/٥٠٨) ح (٥٠١٣).

(٧٥) "المصنف لابن أبي شيبة"، (٣/١٩٧) ح (٣٤٩٢).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

كلاهما (قاسم، وأبو أسامة) عن سفيان الثوري به بنحوه، إلا أنه في رواية أبي أسامة قال: جاء ابن أم مكتوم، ولفظه: "إن المدينة أرض هوام وسباخ، فهل لي رخصة أن أصلي العشاء والفجر في بيتي؟...".

\* وأخرجه ابن الجعد في "مسنده" (٧٦) عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى -مرسلاً-، ولفظه: أن رجلاً منهم كان ضريباً، فسأل النبي ﷺ، فقال: إن بيني وبين المسجد نخلاً، قال: "أليس تسمع النداء؟" قال: نعم، قال: "إذا سمعت فأتته".

## الحكم على هذا الطريق:

رجال إسناد هذا الطريق ثقات، إلا أن فيه انقطاعاً بين ابن أبي ليلى وابن أم مكتوم؛ حيث إن ابن أبي ليلى ولد لست بقين من خلافة عمر، وابن أم مكتوم توفي في القادسية، وقيل بعدها في خلافة عمر (٧٧).

وقد أعله بذلك ابن القطان، فقال: "سنه لا تقتضي له السماع منه، فإنه ولد لست بقين من خلافة عمر" (٧٨).

هذا وقد سبقت رواية أبي أسامة عن سفيان، وهي بصيغة الإرسال، وكذلك رواية عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، والله أعلم.

ثالثاً: طريق عبد الله بن شداد بن الهاد.

## تخرجه:

رواه أحمد في "مسنده" (٧٩)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا الْخُصَيْنِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادِ بْنِ الْهَادِ، عَنِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَسْجِدَ، فَرَأَى فِي الْقَوْمِ رِقَّةً، فَقَالَ: "إِنِّي لَأَهْمُّ أَنْ أَجْعَلَ لِلنَّاسِ إِمَامًا، ثُمَّ أَخْرُجُ فَلَا أَقْدِرُ عَلَى إِنْسَانٍ يَتَحَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا أَحْرَفْتُهُ عَلَيْهِ"، فَقَالَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ

(٧٦) "مسند ابن الجعد"، (٢٨٢/١)، ح (٧٥).

(٧٧) انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، "التاريخ الكبير". (ط...، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٨هـ، تصوير دار الكتب

العلمية)، (٣٦٨/٥)، ويوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب". تحقيق: عادل مرشد، (ط١، الأردن،

دار الأعلام، ١٤٢٣هـ)، (ص: ٤٩٣)، وأحمد بن علي العسقلاني، "الإصابة في تمييز الصحابة". تحقيق: د. عبد الله التركي، (ط١،

القاهرة، دار هجر، ١٤٢٩هـ)، (٣٣٢/٧).

(٧٨) "بيان الوهم والإيهام"، (٥٥٢/٢).

(٧٩) "مسند الإمام أحمد"، (٢٤٥/٢٤) ح (١٥٤٩١).

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ نَخْلًا وَشَجْرًا، وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ، أَيَسْعُنِي أَنْ أُصَلِّيَ فِي بَيْتِي؟ قَالَ: "أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأْتَهَا".

\* وأخرجه الطحاوي<sup>(٨٠)</sup> من طريق أبي عمر، حفص بن عمر الحَوْضِي،

= وابن المنذر<sup>(٨١)</sup> من طريق محمد بن عبد الله الرقاشي،

كلاهما (الحَوْضِي، والرقاشي) عن عبد العزيز بن مسلم، به بمثله.

\* وأخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٨٢)</sup> عن هشيم بن بشير،

= وابن خزيمة<sup>(٨٣)</sup>، والحاكم<sup>(٨٤)</sup> من طريق أبي جعفر عيسى بن ماهان الرازي،

= والطحاوي<sup>(٨٥)</sup> من طريق شعبة بن الحجاج،

= والدارقطني في "سننه"<sup>(٨٦)</sup> من طريق إبراهيم بن طهمان،

أربعتهم (هشيم، وأبو جعفر، وشعبة، وإبراهيم بن طهمان) عن الحصين بن عبد الرحمن به بنحوه، إلا أن هشيم جعله: عن عبد الله بن شداد مرسلًا، واقتصر فيه على أوله، ولفظه: (استقل النبي ﷺ الناس ذات ليلة في العشاء-يعني العتمة-)، قال: "فلقد هممت أن أمر بالصلاة فينادى بها، ثم آتى قوما في بيوتهم فأحرقها عليهم، لا يشهدون الصلاة")، ولم يذكر قصة ابن أم مكتوم.

ورواية شعبة بصيغة الإرسال، وحكاية القصة، وفرق بين الحديثين في روايته، ولفظه: (عن عبد الله بن شداد بن الهاد: أن ابن أم مكتوم قال لرسول الله ﷺ: إن بيني وبين المسجد أشياء، وربما وجدت قائداً، وربما لم أجد قائداً، قال: "ألست تسمع

(٨٠) "شرح مشكل الآثار"، (٨٥/١٣) ح (٥٠٨٧).

(٨١) "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف"، (١٤٦/٤) ح (١٨٨٠).

(٨٢) "المصنف لابن أبي شيبة"، (١٩٧/٣) ح (٣٤٩١).

(٨٣) "صحيح ابن خزيمة"، (٣٦٨/٢) ح (١٤٧٩).

(٨٤) "المستدرک على الصحيحين"، (٥٣٦/١) ح (٨٢١).

(٨٥) "شرح مشكل الآثار"، (٨٦/١٣) ح (٥٠٨٨).

(٨٦) علي بن عمر الدارقطني، "سنن الدارقطني". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ، (٢٢١/٢)

ح (١٤٣٠).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

النداء؟، فإذا سمعت النداء فامش إليها"، ثم سأله رجل آخر عن مثل ذلك، فقال: "إذا سمعت النداء، فأذن"، وما رخص له، ثم قال: "لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم آتى أقواماً لا يشهدون الصلاة، فأحرق عليهم"

## الحكم على هذا الطريق:

إسناد هذا الطريق رجال إسناده ثقات، إلا أني لم أجد لابن الهاد سماع من ابن أم مكتوم، وقد أشار الطحاوي إلى من طعن في إسناد هذا الحديث، ونفى سماع ابن الهاد من ابن أم مكتوم، وأجاب بإمكان السماع، فقال: "قد سمع من عمر بن الخطاب، ومن سمع من عمر كان غير مستنكر منه سماعه من ابن أم مكتوم"<sup>(٨٧)</sup>.

وقد روى هشيم بن بشير، عن حصين القدر المتعلق بقصة خروجه ﷺ العشاء، وقد رآهم قلة فقال: "لقد هممت... مرسلاً - كما سبق -، وهشيم مقدم في حصين"<sup>(٨٨)</sup>، وتابعه شعبه فرواه عن حصين بصيغة الإرسال.

وقد أشار الطحاوي - رحمه الله - إلى من أعل رواية عبد العزيز بن مسلم برواية شعبة، وأجاب باحتمال أن يكون حصيناً حدث به مرة كذا، ومرة كذا على قاعدته في قبول رواية من خولف من الثقات، كما تقبل روايته إذا تفرد بشيء"<sup>(٨٩)</sup>.

والصواب الإرسال؛ لما سبق، وعليه فإن قول عبد العزيز بن مسلم ومن تابعه من الرواة: "عن ابن أم مكتوم" محمول على حكاية القصة، وليس الرواية عن ابن أم مكتوم، والله أعلم.

والخلاصة أن حديث ابن أم مكتوم ورد من عدة طرق لم يسلم منها طريق من الانقطاع، ونلاحظ أيضاً أن لفظ "شاسع الدار" وهو اللفظ الصريح الدال على بعد داره عن المسجد لم يرد إلا في طريق أبي رزين وحده، وتفرد به عنه عاصم بن أبي النجود، وعاصم: "صدوق له أوهام"<sup>(٩٠)</sup>، وفي هذا اللفظ مع هذا التفرد إشكال من الجهة التاريخية؛ حيث أن المؤرخين لما ذكروا داره وصفوا داراً قريبة من المسجد؛ قال ابن سعد: "قدم المدينة مهاجراً بعد بدر بيسير، فنزل دار القراء، وهي دار مخزومة

(٨٧) "شرح مشكل الآثار"، (١٣/٨٦).

(٨٨) انظر: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "شرح علل الترمذي". تحقيق: د. همام عبد الرحيم، (ط٢، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢١هـ)، (٢/٧٣٩).

(٨٩) "شرح مشكل الآثار"، (١٣/٨٧).

(٩٠) "تقريب التهذيب"، (ص: ٢٨٥)، وانظر: "تهذيب الكمال"، (١٣/٤٧٣).



## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

بن نوفل<sup>(٩١)</sup>، وذكر ذلك أيضاً ابن جرير الطبري<sup>(٩٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٩٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩٤)</sup>، وعزاه ابن جرير، وابن عبد البر إلى الواقدي.

وقال أبو نعيم: "قدم المدينة بعد بدر بيسير، فنزل الصفة مع أهلها، فأنزله النبي ﷺ دار القراء<sup>(٩٥)</sup>، وهي دار مخزومة بن نوفل<sup>(٩٦)</sup>".

ودار مخزومة بن نوفل أدخلها المهدي في توسعته للمسجد، قال ابن شبه: "واتخذ مخزومة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة داراً، وهي في زاوية المسجد عند المنارة الشرقية اليمانية، فاشترى المهدي بعضها فأدخله في رحبة المسجد القصيا<sup>(٩٧)</sup>. وعليه فإن هذه الدار ليست بعيدة عن المسجد، ولا يوصف مثلها بشاسعة، إلا أن يقال أنها بعيدة في تقدير الأعمى، وليس في واقع الحال، والله أعلم بالصواب.

وتمت إشكال آخر متعلق بمتن الحديث، وربما أوجب نكارة في متنه، لا سيما وأنه لم يصح عن ابن أم مكتوم بطريق سالم من العلل، وهو أن ابن أم مكتوم راوي الحديث مكلف بأذان الصبح، كما هو ثابت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم<sup>(٩٨)</sup>»، فكيف يسأل النبي ﷺ الرخصة، مع أنه مكلف بأذان الصبح وهو أكثر الأوقات مشقة لمثله؟ إلا أن يقال بأن ذلك قبل تكليف النبي ﷺ له بالأذان، والله أعلم.

(٩١) محمد بن سعد الزهري، "كتاب الطبقات الكبير". تحقيق: د. علي محمد عمر، (ط١، القاهرة: الخانجي، ١٤٢١هـ)، (٤/١٩١).  
(٩٢) انظر: محمد بن جرير الطبري، "المنتخب من ذيل المذيل". (ط١، بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٣٥٨)، (ص: ٣٥)، نقلا عن المكتبة الشاملة.

(٩٣) انظر: "الثقات"، (٢١٥/٣).

(٩٤) انظر: "الاستيعاب"، (ص: ٤٩٣).

(٩٥) وقع في المصدر: "الغذاء" على التصحيف.

(٩٦) أحمد بن عبد الله الأصفهاني، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ)، (٤/٢).

(٩٧) عمر بن شبه النميري، "تاريخ المدينة". تحقيق: فهيم شلتوت (ط... بدون، ١٣٩٩هـ)، (٢٤١/١).

(٩٨) أخرجه البخاري في صحيحه ح(٦١٧)، ومسلم في صحيحه ح(١٠٩٢).

د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

### المطلب الثالث: حديث جابر أن النبي ﷺ لم يرخص لابن أم مكتوم.

تخرجه:

الحديث رواه أحمد في "مسنده" (٩٩)، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ الْوَرَّاقُ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ جَابِرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْزِلِي شَاسِعٌ، وَأَنَا مَكْفُوفُ الْبَصَرِ، وَأَنَا أَسْمَعُ الْأَذَانَ، قَالَ: "فَإِنْ سَمِعْتَ الْأَذَانَ فَأَجِبْ، وَلَوْ حَبْوًا" أَوْ "زَحْفًا".

\* وأخرجه ابن سعد في "الطبقات" (١٠٠) عن يحيى بن عباد،

= وعبد بن حميد، كما في "المنتخب" (١٠١) عن عمر بن سعد،

= وأبو يعلى في "مسنده" (١٠٢) - وعنه ابن حبان في "صحيحه" (١٠٣) عن أبي الربيع، سليمان بن داود العتكي، ومن

طريقه ابن شاهين في "الترغيب في فضائل الأعمال" (١٠٤).

= وأبو يعلى أيضاً (١٠٥) عن جعفر بن حميد القرشي، ومن طريقه الطبراني في "الأوسط" (١٠٦).

= والعقيلي في "الضعفاء" (١٠٧) من طريق الحسن بن الربيع،

= وابن عدي في "الكامل" (١٠٨) من طريق محمد بن حميد التميمي،

(٩٩) "مسند الإمام أحمد"، (٢٠٦/٢٣) ح (١٤٩٤٨).

(١٠٠) "كتاب الطبقات الكبير"، (١٩٤/٤).

(١٠١) "المنتخب من مسند عبد بن حميد"، (٢٠٥/٢) ح (١١٤٦).

(١٠٢) أحمد بن علي بن المثنى، "مسند أبي يعلى الموصلي". تحقيق: حسين سليم أسد (ط٢)، بيروت: دار الثقافة العربية، (١٤١٢هـ)،

(٣٣٧/٣) ح (١٨٠٣).

(١٠٣) أبو حاتم محمد بن حبان البستي، "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٣)، بيروت: مؤسسة الرسالة،

(١٤١٨هـ)، (٤١٢/٥) ح (٢٠٦٣).

(١٠٤) عمر بن أحمد ابن شاهين، "الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك". تحقيق: صالح الوعيل، (ط١)، الدمام: دار ابن الجوزي،

(١٤١٥هـ)، (١٢٧/١) ح (٧١).

(١٠٥) "مسند أبي يعلى الموصلي"، (٥٧/٤) ح (٢٠٧٣).

(١٠٦) "المعجم الأوسط"، (١٠٧/٤) ح (٣٧٢٦).

(١٠٧) "كتاب الضعفاء"، (١٠٨٣/٣).

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

ستتهم (يحيى، وعمر، وأبو الربيع، وجعفر، والحسن، ومحمد بن حميد) عن يعقوب بن عبد الله القمي، به بمثله.

## الحكم على الحديث

الحديث إسناده ضعيف جداً، وهو منكر؛ مداره على يعقوب القمي، عن عيسى بن جارية، وعيسى فيه ضعف شديد، قال يحيى بن معين: "حديثه ليس بذاك" (١٠٩)، ومرة قال: "عنده أحاديث مناكير" (١١٠)، وفي رواية قال: "ليس بشيء" (١١١). وقال أبو داود (١١٢): "منكر الحديث"، وقال النسائي (١١٣): "منكر"، وذكر ابن الجوزي في الضعفاء (١١٤) أن النسائي قال: "متروك الحديث".

وذكره العقيلي، وابن عدي في الضعفاء (١١٥)، وأوردا حديثه هذا في منكراته، وقال ابن عدي: "وبهذا الإسناد ثمانية أحاديث آخر غير محفوظة".

وقال أبو زرعة وحده: "ينبغي أن يكون مدينياً لا بأس به" (١١٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (١١٧)، وقال الحافظ في التقريب: "فيه لين" (١١٨).

(١٠٨) "الكامل في ضعفاء الرجال"، (٢٣٦/٨) ح (١٣٠١١).

(١٠٩) يحيى بن معين، "تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري". تحقيق: د. أحمد نور سيف، (ط١، مكة: مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ)، (٣٥٦/٤) رقم (٤٨١٠).

(١١٠) "تاريخ الدوري"، (٤٦٩/٤)، رقم (٤٨٢٥).

(١١١) يحيى بن معين، "سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين". تحقيق: د. أحمد نور سيف، (ط١، المدينة: مكتبة الدار، ١٤٠٨هـ)، (ص: ٣٠٢) رقم (١١٧).

(١١٢) انظر: "تهذيب الكمال" (٥٨٩/٢٢).

(١١٣) أحمد بن شعيب النسائي، "كتاب الضعفاء والمتروكين". تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، (ط١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ)، (ص: ١٧٦) رقم (٤٤٤).

(١١٤) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، "كتاب الضعفاء والمتروكين". تحقيق: عبد الله القاضي، (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ)، (٢٣٨/٢) رقم (٢٦٣٧).

(١١٥) انظر: "كتاب الضعفاء"، (١٠٨٣/٣)، و"الكامل في ضعفاء الرجال" (٢٣٦/٨).

(١١٦) انظر: "الجرح والتعديل"، (٢٧٣/٦).

د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

## المطلب الرابع: حديث محمود بن الربيع أن عتبان لم يرخص له النبي ﷺ.

تخرجه:

الحديث رواه أحمد في "مسنده" (١١٩)، قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ - فَسُئِلَ سُفْيَانُ: عَمَّنْ؟ قَالَ: هُوَ مُحَمَّدٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ رَجُلًا مَحْجُوبَ الْبَصَرِ، وَأَنَّهُ ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ التَّخْلُفَ عَنِ الصَّلَاةِ، قَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ التِّدَاءَ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُ.

\* وأخرجه الشافعي في "السنن" (١٢٠) - ومن طريقه الطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (١٢١)، ومن طريق الطحاوي أخرجه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (١٢٢) -،

= وابن سعد في "الطبقات" (١٢٣)،

= والطحاوي (١٢٤) عن يونس بن عبد الأعلى،

= والمحاملي في "أماله" (١٢٥) عن علي بن شعيب السمسار،

= والخلال في "ذكر الإمام ابن منده" (١٢٦) من طريق أحمد بن شيبان الرملي،

(١١٧) "الثقات"، (٢١٤/٥).

(١١٨) "تقريب التهذيب"، (ص: ٤٣٨).

(١١٩) "مسند الإمام أحمد"، (٧/٢٧) ح (١٦٤٨٠).

(١٢٠) محمد بن إدريس الشافعي، "السنن". تحقيق: د. خليل ملا خاطر (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤٠٩هـ)، (١/٢٥٥)، ح (١٤٥).

(١٢١) "شرح مشكل الآثار"، (٨٠/١٣) ح (٥٠٨٢).

(١٢٢) أحمد بن الحسين البيهقي، "معرفة السنن والآثار". تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، (ط١، القاهرة: دار الوفاء، ١٤١١هـ)، (٤/١٢٠) ح (٥٦٣٧).

(١٢٣) "كتاب الطبقات الكبير"، (٥١٠/٣).

(١٢٤) "شرح مشكل الآثار"، (٨١/١٣) ح (٥٠٨٤).

(١٢٥) الحسين بن إسماعيل المحاملي، "الأمالى - رواية ابن البيع". تحقيق: د. إبراهيم القيسي (ط١، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٢هـ)، (ص: ٢٥٧)، ح (٢٤٩).

(١٢٦) الحسين بن عبد الملك الخلال، "ذكر الإمام أبي عبد الله بن منده، ومن أدركهم من أصحابه الإمام الخلال - تخرجه أبي موسى المدني".

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

خمسهم (الشافعي، وابن سعد، ويونس، وعلي، وأحمد الرملي) عن سفيان بن عيينة، به بنحوه، ولفظه عند الشافعي: سمعت الزهري يحدث عن محمود بن الربيع، عن عتبان بن مالك، قال: قلت: يا رسول الله، إني محجوب البصر، وإن السيول تحول بيني وبين المسجد، فهل لي من عذر؟ فقال له رسول الله ﷺ: "هل تسمع النداء؟"، فقال: نعم، فقال: "ما أجد لك عذراً إذا سمعت النداء"، قال سفيان: وفيه قصة لم أحفظها).

- \* وأخرجه البخاري في صحيحه (١٢٧)، ومسلم (١٢٨)، والنسائي (١٢٩) من طريق معمر بن راشد،  
 = والبخاري (١٣٠)، والنسائي (١٣١) من طريق مالك بن أنس،  
 = والبخاري (١٣٢)، وابن ماجه (١٣٣) من طريق إبراهيم بن سعد،  
 = والبخاري (١٣٤) من طريق عقيل بن خالد،  
 = ومسلم (١٣٥) من طريق يونس بن يزيد،  
 = ومسلم (١٣٦) أيضاً من طريق عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي،

- 
- تحقيق: د. عامر صبري (ط ١، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ)، (ص: ٨٦)، ح (٥٨).  
 (١٢٧) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". اعتنى به: محمد زهير الناصر، (ط ١، بيروت: دار طوق النجاة - مصورة عن الطبعة الأميرية ببولاق -، ١٤٢٢هـ)، (١/١٦٧) ح (٨٤٠).  
 (١٢٨) "صحيح مسلم"، (١٢٦/٢) ح ٢٦٤ - (٣٣) بعد ح (٦٥٧).  
 (١٢٩) "المجتبى من السنن"، (٦٤/٣) ح (١٣٢٧).  
 (١٣٠) "صحيح البخاري"، (١٣٤/١) ح (٦٦٧).  
 (١٣١) "المجتبى من السنن"، (٨٠/٢) ح (٧٨٨).  
 (١٣٢) "صحيح البخاري"، (٩٢/١) ح (٤٢٤)، و(٥٩/٢) ح (١١٨٦).  
 (١٣٣) "السنن"، (٧٠/٢) ح (٧٥٤).  
 (١٣٤) "صحيح البخاري"، (٩٢/١) ح (٤٢٥)، و(٧٢/٧) ح (٥٤٠١).  
 (١٣٥) "صحيح مسلم"، (١٢٦/٢) ح ٢٦٣ - (٣٣) بعد ح (٦٥٧).  
 (١٣٦) "صحيح مسلم"، (١٢٧/٢) ح ٢٦٥ - (٣٣) بعد ح (٦٥٧).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

ستتهم (معمر، ومالك، وإبراهيم، وعقيل، ويونس، والأوزاعي) عن الزهري، قال: أخبرني محمود بن الربيع، -وزعم أنه عقل رسول الله ﷺ، وعقل حجة مجها من دلو كان في دارهم- قال: سمعت عتبان بن مالك، ثم أحد بني سالم، قال: كنت أصلي لقومي بني سالم، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: إني أنكرت بصري، وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي، فلوددت أنك جئت فصليت في بيتي مكاناً، حتى أتخذة مسجداً، فقال: "أفعل إن شاء الله..." الحديث، وهذا لفظ معمر.

## الحكم على الحديث:

تبين مما سبق أن الحديث مداره على الزهري، وقد رواه عنه جماعة من الحفاظ، عن محمود بن الربيع، عن عتبان، وفيه أن النبي ﷺ رخص له، وخالفهم سفيان بن عيينة، فرواه عن الزهري، عن محمود بن الربيع، أن النبي ﷺ لم يرخص لعتبان بن مالك، وعليه فإن روايته شاذة، وكان سفيان لم يضبطه كما يدل عليه عدم جزمه بشيخ الزهري، وقوله -كما في رواية الشافعي-: "وفيه قصة لم أحفظها"، وقد بين الشافعي وهم سفيان، وقال: "هكذا حدثنا سفيان، وكان يتوقاه، ويعرف أنه لا يضبطه، وقد أوهم فيه فيما نرى، والدلالة على ذلك-والله أعلم- أن مالكا أخبرنا..." ثم ذكر طريق مالك عن الزهري. فالمحفوظ في حديث عتبان أن النبي ﷺ رخص له كما في الصحيحين وغيرهما.

أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

## المبحث الثاني: دلالة الأحاديث على عدم الترخيص في ترك الجماعة.

دلت أحاديث الأعمى الذي سأل النبي ﷺ الترخيص في ترك الجماعة، ولم يخصص له على عظم شأن الجماعة، والتشديد في حضورها، وقد بوب الأئمة على حديث ابن أم مكتوم بهذه الدلالة؛ قال أبو داود: "باب التشديد في ترك الجماعة" (١٣٧)، وقال ابن ماجه: "باب التغليظ في التخلف عن الجماعة" (١٣٨)، وقال ابن خزيمة: "باب أمر العميان بشهود صلاة الجماعة... والدليل على أن شهود الجماعة فريضة لا فضيلة، إذ غير جائز أن يقال: لا رخصة للمرء في ترك الفضيلة" (١٣٩)، وقال ابن المنذر: "ذكر إيجاب حضور الجماعة على العميان،... ويدل ذلك على أن حضور الجماعة فرض لا ندم" (١٤٠)، واستدل بهذه الأحاديث من قال بوجوب الجماعة من الفقهاء (١٤١)، وهي دلالة ظاهرة أحوجت القائلين بعدم الوجوب إلى الإجابة عنها (١٤٢).

وتمت دلالة أخرى لألفاظ حديث ابن أم مكتوم، وهي عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن كان أعمى لا قائد له، بعيد الدار عن المسجد، وبينه وبين المسجد نخل وشجر، ويخشى الهوام والسباع في طريقه، وغير ذلك مما يحصل به مشقة شديدة، وهذه الدلالة المأخوذة من ظاهر ألفاظ حديث ابن أم مكتوم دلالة متروكة؛ وقد ذكر الحافظ ابن رجب في "شرح العلل"

(١٣٧) "كتاب السنن"، (١/٤١٣).

(١٣٨) "السنن"، (٢/٩٥).

(١٣٩) "صحيح ابن خزيمة"، (٢/٣٦٨).

(١٤٠) "الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف"، (٤/١٤٦).

(١٤١) انظر: محمد بن أحمد ابن رشد، "بداية المجتهد ونهاية المقتصد". تحقيق: ماجد الحموي، (ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ)،

(٢٧٣/١)، و: موفق الدين عبد الله ابن قدامة المقدسي، "المغني". تحقيق: د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، (ط٣، الرياض: دار

عالم الكتب، ١٤١٧هـ)، (٦/٣)، و: محيي الدين بن شرف النووي، "المجموع شرح المهذب". تحقيق: محمد نجيب المطيعي، (ط...، دار

إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ)، (٤/٨٧).

(١٤٢) انظر: "المجموع شرح المهذب"، (٤/٨٩)، و: علي بن محمد المرادوي، "الحاوي الكبير". تحقيق: علي محمد عوض، وغيره، (ط١،

بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ)، (٢/٣٠١)، و: محمد الخطيب الشربيني، "معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج". تحقيق:

علي محمد معوض، وغيره، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)، (١/٤٧٧)، و: محمد بن علي الشوكاني، "نيل الأوطار شرح

منتقى الأخبار". تحقيق: طه عبد الرؤوف، ومصطفى الهواري، (ط...، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية)، (٤/٦).

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

حديث ابن أم مكتوم من الأحاديث التي ذكر أنه لم يُعمل بها<sup>(١٤٣)</sup>، وقال في الفتح: "وقد أشار الجوزجاني إلى أن حديث ابن أم مكتوم لم يقل أحد بظاهره، يعني أن هذا لم يوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أم مكتوم"<sup>(١٤٤)</sup>. فهذه هي دلالة الحديث التي نُفي العمل بها، وهي وجوب حضور المسجد على من كان يشق عليه الحضور مشقة تقتضي التيسير، كأن يكون أعمى بعيد الدار، لا يجد قائداً، ولم أجد من قال بهذه الدلالة وأوجب حضور المسجد على من كان حاله كحال ابن أم مكتوم، بل نقل النووي الإجماع على أن حضور الجماعة يسقط بالعدر<sup>(١٤٥)</sup>. ولا يُعترض على دعوى ترك العمل بظاهر حديث ابن أم مكتوم باستدلال العلماء به على وجوب الجماعة، وعلى التشديد في حضورها، كما أنه لا تستقيم الإجابة عن الاستدلال بالحديث على وجوب الجماعة بدعوى ترك العمل؛ لأنهما دالتان من خلط بينهما جانب فهمة الصواب، والدلالة المقصودة بعدم العمل بها، والتي لم يقل بها أحد، هي عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن كان له عذر شديد، دون ما يمكن أن يؤخذ من الحديث سواها. وقد استشكل العلماء عدم الترخيص للأعمى في هذه الأحاديث، مع ما ثبت من ترخيصه ﷺ لعثمان بن مالك، فأجابوا بإجابات، منها:

- ١- أن حديث ابن أم مكتوم كان أول الإسلام، وهو منسوخ بحديث عثمان<sup>(١٤٦)</sup>، وهذا لا دليل عليه.
- ٢- اختلاف حال ابن أم مكتوم عن حال عثمان، والنبي ﷺ أجاب كل واحد منهما بحسب حاله، ومن ذلك: أن ابن أم مكتوم كان أعمى من بطن أمه، ومثله لا يلحقه تعب ومشقة في الإياب والذهاب، بخلاف عثمان فإن بصره قد ساء في

(١٤٣) انظر: "شرح علل الترمذي"، (١/٣٢٦).

(١٤٤) عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي، "فتح الباري في شرح صحيح البخاري". تحقيق: طارق بن عوض الله، (ط٢)، الدمام، دار ابن الجوزي، (١٤٢٢هـ)، (٢/٣٩١).

(١٤٥) انظر: محيي الدين بن شرف النووي، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج". (ط١)، القاهرة: دار الريان للتراث، (١٤٠٧هـ)، (١٥٥/٥).

(١٤٦) انظر: عياض بن موسى اليحصبي، "إكمال المعلم بفوائد مسلم". تحقيق: د. يحيى إسماعيل، (ط٢)، المنصورة: دار الوفاء، (١٤٢٥هـ)، (٢/٦٢٥)، و: "فتح الباري"، لابن رجب (٢/٣٩٠)، و: محمود بن أحمد العيني، "شرح سنن أبي داود". تحقيق: خالد المصري، (ط١)،

الرياض: مكتبة الرشد، (١٤٢٠هـ)، (٣/٢٨).



## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

آخر عمره، كما يدل عليه قوله: "إني أنكرت بصري" (١٤٧)، ومنها: أن عتبان ذكر السيول تحول بينه وبين مسجد قومه، بخلاف ابن أم مكتوم، فإنه ذكر مشقة المشي (١٤٨)، أو: أن النبي ﷺ علم من حال ابن أم مكتوم أنه يمشي بلا قائد لحذقه، وذكائه، كما هو مشاهد في بعض العميان (١٤٩)، فكان ما ذكره من أعذار متوهمة، وغير واقعة.

٣- أنه إنما رخص لعتبان؛ لأنه بعيد عن المسجد لا يسمع النداء بخلاف ابن أم مكتوم (١٥٠).

٤- أن حديث ابن أم مكتوم في الجمعة لا الجماعة (١٥١)، وهو تخصيص يفتقر إلى دليل.

٥- قيل: إن معنى حديث ابن أم مكتوم: لا رخصة لك إن طلبت فضيلة الجماعة، وأنت لا تحرز أجرها مع التخلف عنها بحال (١٥٢)، وهذا مبني على القول بعدم وجوب الجماعة.

هذا مجمل ما وقفت عليه من توجيه ما ظاهره التعارض بين أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة ولم يرخص له، وحديث عتبان، وثمت إجابة تملئها الصنعة الحديثية، وهي ثمرة هذه الدراسة، وذلك أن الأحاديث التي تضمنت ألفاظها الأعذار التي فيها مشقة ظاهرة تستوجب التيسير، كبعد الدار، وعسر الطريق، والخوف من الهوام والسباع لم تثبت، والعذر الذي تشترك فيه الأحاديث الواردة هو العمى فقط مع عدم وجود القائد، وهو الثابت في حديث أبي هريرة عند مسلم، وهذا لا يتعارض مع حديث عتبان لثبوت أعذار أخرى مع العمى توجب المشقة، قال السندي: ظاهر الحديث أن العمى وحده ليس بعذر لمن يسمع الأذان في ترك الحضور، وما جاء في عتبان، وإنما كان العمى مع حلول السيل كما هو معلوم (١٥٣).

(١٤٧) انظر: محمد أنور شاه الكشميري، "فيض الباري على صحيح البخاري". تحقيق: محمد بدر الميرتحي، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، (١٤٢٦هـ)، (٥٦/٣).

(١٤٨) انظر: "فتح الباري"، لابن رجب (٣٩٠/٢).

(١٤٩) انظر: "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، (٦٢٥/٢)، و: "نيل الأوطار"، (٦/٤).

(١٥٠) انظر: "فتح الباري"، لابن رجب (٣٩٠/٢)، و: "نيل الأوطار"، (٦/٤).

(١٥١) انظر: يوسف ابن عبد البر، "الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار". تحقيق: عبد المعطي قلنجي، (ط١)، بيروت: دار قتيبة، (١٤١٣هـ)، (٣٢٠/٥)، و: "إكمال المعلم بفوائد مسلم"، (٦٢٥/٢)، و: "شرح سنن أبي داود" للعيني (٢٧/٣).

(١٥٢) انظر: "السنن الكبير" للبيهقي، (٥٠٩/٥)، وحمد بن محمد الخطابي، "معالم السنن". ، (ط١)، حلب، مطبعة الطباخ العلمية، (١٣٥١هـ)، (١٦٠/١)، و: "شرح سنن أبي داود" للعيني (٢٧/٣).

(١٥٣) انظر: تعليق السندي على "مسند أحمد"، (٢٤٥/٢٤).

د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

وقد ظهر من خلال ما سبق أن الدلالة المخالفة لقواعد الشريعة التي لم يعمل بها العلماء هي دلالة ألفاظ وردت من طرق لم تسلم من العلل، والله تعالى أعلم.

### الخاتمة

الحمد لله تعالى؛ يسر وأعان، على إتمام هذا البحث في دراسة أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة، وبيان الدلالة المتروكة في هذه الأحاديث، ويطيب لي في خاتمه أن أخص أبرز النتائج، وهي ما يلي:

- ١- أن حديث ابن أم مكتوم ورد من عدة طرق لم يسلم منها طريق من الانقطاع.
- ٢- أن لفظ "شاسع الدار" وهو اللفظ الصريح الدال على بعد داره عن المسجد لم يرد إلا في طريق أبي رزين وحده، دون بقية طرق حديث ابن أم مكتوم، وود في حديث جابر وهو منكر، وهو مخالف لما أثبتته المؤرخون من قرب دار ابن أم مكتوم من المسجد.
- ٣- أن المحفوظ في حديث محمود بن الربيع عن عتبان أن النبي ﷺ رخص له في عدم الحضور إلى المسجد.
- ٤- أن العذر الذي تشترك فيه الأحاديث هو العمى مع عدم وجود القائد، وهو الثابت في حديث أبي هريرة عند مسلم.
- ٥- أن الدلالة المقصودة بعدم العمل بها، والتي لم يقل بها أحد، هي عدم الترخيص في ترك الجماعة لمن كان له عذر شديد، دون ما يمكن أن يؤخذ من الحديث سواها.
- ٦- أن الدلالة المخالفة لقواعد الشريعة التي لم يعمل بها العلماء هي دلالة ألفاظ وردت من طرق لم تسلم من العلل. وأوصي الباحثين بالعناية بالأحاديث التي ذكر أنه لم يعمل بظاهرها من جهة تحديد الدلالة المقصودة بترك العمل بها، ومن جهة ثبوت الألفاظ التي أخذ منها تلك الدلالة، وهنا يظهر أثر الصنعة الحديثية في هذا الباب الذي يتناوله العلماء غالباً من جهته الفقهية دون الحديثية.

هذا والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وعامة طلاب العلم والمسلمين، وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

### Abstract

## The Hadiths of the Blind Who Asked for Permission on Abandoning the Congregational Prayer – A Study of Authenticity and Connotation

Dr. Yasser bin Abdullah Al-Tariqi

Associate Professor in the Department of Sunnah and its Sciences

College of Sharia and Islamic Studies

Al Qassim university

- This research aims at: studying the hadiths narrated on the blind who was not permitted by the Prophet –peace and blessing upon him- to abandon prayer, and an explanation of the one that is authentic among the reasons put forward by the blind for not attending the congregational prayer, and clarifying the position on the connotation of the hadiths for not allowing the abandonment of the congregational prayer for whoever finds it difficult through the hadith knowledge.
- The most significant findings:
  - That the hadith of Ibn Umm Makhtūm was narrated from several ways and none is free from disconnection.
  - That the word “Shāsi’ al-dār” (with a distant house) which is the express word that point to his house being distant from the mosque was not reported except through Abū Razīn only from all of the ways of narration of the hadith of Ibn Umm Makhtūm, it was also narrated in the hadith of Jār but it is mukar (rejected), and it is in contrast with what was confirmed by the historians that the house of Ibn Umm Makhtūm was close to the mosque.
  - That what was correctly recorded in the hadith of Maḥmūd bin Al-Rabī’ from ‘Utbān is that the Prophet –peace and blessing upon him- permitted him not to attend the mosque.
  - That the reasons common to the hadiths is blindness combined with non-availability of a guide, this what is authentic from the hadith of Abū Hurayrah in ṣaḥīḥ Muslim.
  - That the connotation that is meant to be inapplicable, which was not espoused by any scholar, is not giving permission for whoever has a strong reason, aside what could be derived from the hadith except it.
  - That the connotation that contradict the principles of the Sharī’ah which was not applied by the scholars are the connotations of some words narrated from ways that are not free from defects.

د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

## المراجع والمصادر:

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، المالكي، يوسف ابن عبد البر. تحقيق: عبد المعطي قلعجي، (ط١)، بيروت: دار قتيبة، (١٤١٣هـ)
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، القرطبي، يوسف ابن عبد البر. تحقيق: عادل مرشد، (ط١)، الأردن، دار الأعلام، (١٤٢٣هـ)
- الأسماء المهمة في الأنباء المحكمة، الخطيب، أحمد بن علي. تحقيق: عز الدين علي السيد، (ط٣)، القاهرة: مكتبة الخانجي، (١٤١٧هـ)
- الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني، أحمد بن علي. تحقيق: د. عبد الله التركي، (ط١)، القاهرة، دار هجر، (١٤٢٩هـ)
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، اليحصبي، عياض بن موسى. تحقيق: د. يحيى إسماعيل، (ط٢)، المنصورة: دار الوفاء، (١٤٢٥هـ)، (٦٢٥/٢)
- إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، علاء الدين. (ط١)، القاهرة، الفاروق الحديثة، (١٤٢٢هـ)
- الأمالي (رواية ابن البيع)، المحاملي، الحسين بن إسماعيل. تحقيق: د. إبراهيم القيسي (ط١)، الدمام: دار ابن القيم، (١٤١٢هـ)
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، النيسابوري، محمد بن إبراهيم بن المنذر. تحقيق: مجموعة من المحققين، (ط٢)، الفيوم: دار الفلاح، (١٤٣١هـ)
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد، محمد بن أحمد. تحقيق: ماجد الحموي، (ط١)، بيروت، دار ابن حزم، (١٤١٦هـ)
- بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، الفاسي، علي ابن القطان. تحقيق: د. حسين آيت سعيد، (ط١)، الرياض: دار طيبة، (١٨٠٧هـ)
- تاريخ ابن معين (رواية عباس الدوري)، يحيى بن معين. تحقيق: د. أحمد نور سيف، (ط١)، مكة: مركز البحث العلمي، (١٣٩٩هـ)

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

- التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل. (ط...، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٨٨هـ، تصوير دار الكتب العلمية)
- تاريخ المدينة، النميري، عمر بن شبه. تحقيق: فهم شلتوت (ط...، بدون، ١٣٩٩هـ)
- تحفة التحصيل في ذكر الرواة المراسيل، العراقي، أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم. تحقيق: عبد الله نواره، (ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ)
- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، ابن شاهين، عمر بن أحمد. تحقيق: صالح الوعيل، (ط ١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤١٥هـ)
- تقريب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي. تحقيق: محمد عوامة، (ط ٣، دمشق، دار القلم، ١٤١١هـ)
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزني، يوسف بن الزكي أبو الحجاج. تحقيق: د. بشار عواد معروف، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ)
- الثقات، البستي، محمد بن حبان. (ط ١، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٣هـ)
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلائي، صلاح الدين بن خليل. تحقيق: حمدي السلفي، (ط ٢، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ)
- الجامع الصحيح، النيسابوري، مسلم بن الحجاج. اعتنى به: محمد زهير الناصر، (ط ١، بيروت: دار طوق النجاة - مصورة عن الطبعة التركية بالمطبعة العامرة باستانبول -، ١٤٣٣هـ)
- الجرح والتعديل، الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. (ط ١، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٢٧١هـ)
- جزء من حديث أبي بكر النجاد، أحمد بن سلمان، أبو بكر النجاد. مخطوط، عن برنامج جوامع الكلم.
- الحاوي الكبير، المرداوي، علي بن محمد. تحقيق: علي محمد عوض، وغيره، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ)
- حديث السراج - تخريج زاهر الشحامي، السراج، محمد بن إسحاق. تحقيق: حسين بن عكاشة، (ط ١، القاهرة: الفاروق الحديثة، ١٤٢٥هـ)،
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصفهاني، أحمد بن عبد الله. (ط ١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٩هـ)

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

- سنن الدارقطني، الدارقطني، علي بن عمر. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وغيره، (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤٢٤هـ)
- السنن الكبير، البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، (ط١)، القاهرة: دار هجر، (١٤٣٢هـ)
- السنن، الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق: د. خليل ملا خاطر (ط١)، جدة: دار القبلة، (١٤٠٩هـ)، (٢٥٥/١)
- السنن، القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه. تحقيق: بشار عواد معروف، (ط١)، بيروت: دار الجيل، (١٤١٨هـ)،
- شرح السنة، البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرنؤوط، (ط٢)، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٤٠٣هـ)
- شرح سنن أبي داود، العيني، محمود بن أحمد. تحقيق: خالد المصري، (ط١)، الرياض: مكتبة الرشد، (١٤٢٠هـ)
- شرح علل الترمذي، الحنبلي، عبد الرحمن ابن رجب. تحقيق: د. همام عبد الرحيم، (ط٢)، الرياض: مكتبة الرشد، (١٤٢١هـ)
- شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط١)، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤١٥هـ)،
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، البستي، أبو حاتم محمد بن حبان. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط٣)، بيروت: مؤسسة الرسالة، (١٤١٨هـ)
- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: مصطفى الأعظمي، (ط٢)، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٤١٢هـ)،
- صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل. اعتنى به: محمد زهير الناصر، (ط١)، بيروت: دار طوق النجاة - مصورة عن الطبعة الأميرية ببولاق -، (١٤٢٢هـ)
- صفوة التصوف، ابن القيسراني المقدسي، محمد بن طاهر. مخطوط، المكتبة الخليلية بالهند (٤٥٠).
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، الحنبلي، عبد الرحمن ابن رجب. تحقيق: طارق بن عوض الله، (ط٢)، الدمام، دار ابن الجوزي، (١٤٢٢هـ)

## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

- فيض الباري على صحيح البخاري، الكشميري، محمد أنور شاه. تحقيق: محمد بدر الميرتقي، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ)
- الكامل في ضعفاء الرجال، الجرجاني، عبد الله بن عدي. تحقيق: د. مازن السرساوي، (ط١)، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ)
- كتاب السنن، السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد عوامة، (ط٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ)
- كتاب الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. تحقيق: عبد الله القاضي، (ط١)، بيروت: الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ)
- كتاب الضعفاء والمتروكين، النسائي، أحمد بن شعيب. تحقيق: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، (ط١)، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ)
- كتاب الضعفاء، العقيلي، محمد بن عمرو. تحقيق: حمدي السلفي، (ط١)، الرياض: دار الصميعة، ١٤٢٠هـ)
- كتاب الطبقات الكبير، الزهري، محمد بن سعد. تحقيق: د. علي محمد عمر، (ط١)، القاهرة: الخانجي، ١٤٢١هـ)
- المجتبى من السنن، النسائي، أحمد بن شعيب. اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، (ط٤)، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٤هـ-مصورة عن الطبعة المصرية سنة ١٣٤٨هـ-،)
- المجموع شرح المهذب، النووي، محيي الدين بن شرف. تحقيق: محمد نجيب المطيعي، (ط...)، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٥هـ)
- المستدرک علی الصحیحین، الحاكم، محمد بن عبد الله. تحقيق: الفريق العلمي لموسوعة جامع السنة النبوية، (ط١)، الرياض: دار الميمان، ١٤٣٥هـ)
- مسند ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: عادل العزازي، وأحمد المزيدي، (ط١)، الرياض: دار الوطن، ١٤١٨هـ)
- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد. تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر (ط١)، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٥هـ)
- مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى. تحقيق: حسين سليم أسد (ط٢)، بيروت: دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ)

## د. ياسر بن عبد الله بن محمد الطريقي

- مسند الإمام أحمد، الشيباني، أحمد بن حنبل. تحقيق: مجموعة من المحققين، (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ)
- مسند البزار، أحمد بن عمر البزار. تحقيق: عادل بن سعد، (ط١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٣٠هـ)،
- المسند المستخرج على صحيح مسلم، الأصفهاني، أحمد بن عبد الله. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٧هـ)
- مصنف عبد الرزاق، الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ)،
- المصنف لابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: محمد عوامة، (ط١، جدة: دار القبلة، ١٤٢٧هـ)،
- معالم السنن، الخطابي، حمد بن محمد. (ط١، حلب، مطبعة الطباخ العلمية، ١٣٥١هـ)
- المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، (ط١، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ)،
- معجم الصحابة، عبد الباقي بن قانع. تحقيق: صلاح المصري، (ط...، المدينة: مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٨هـ)،
- المعجم الصغير، الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: محمد شكور، (ط١، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ)،
- معرفة السنن والآثار، البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، (ط١، القاهرة: دار الوفاء، ١٤١١هـ)
- معرفة الصحابة، الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، أبو نعيم. تحقيق: عادل العزازي، (ط١، الرياض: دار الوطن، ١٤١٩هـ)،
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الشربيني، محمد الخطيب. تحقيق: علي محمد معوض، وغيره، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ)
- المغني، المقدسي، موفق الدين عبد الله ابن قدامة. تحقيق: د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلوي، (ط٣، الرياض: دار عالم الكتب، ١٤١٧هـ)
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، الكشي، عبد بن حميد. تحقيق: مصطفى العدوي، (ط٢، الرياض: دار بلنسية، ١٤٢٣هـ)،



## أحاديث الأعمى الذي طلب الرخصة في ترك الجماعة دراسة في الثبوت والدلالة

- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، محيي الدين بن شرف. (ط١، القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ)
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، الشوكاني، محمد بن علي. تحقيق: طه عبد الرؤوف، ومصطفى الهواري، (ط...، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية)